اقتصادياتها وعلى التزاماتها القومية عموما . الا أن شيئا من هذا الهدف الطموح لم يتحقق لان الاعتبارات السياسية التي حكمت طبيعة الحـــرب ومدى تقدمها علـــى الجبهتين المصرية والسورية حكمت ايضا طبيعة « الحرب » ومدى اتساعها على جبهة النفط . فكما أن الهدف من معركة اكتوبر كان شن حرب محدودة لا تذهب الى آخر الشوط ولا تقلب موازين القوى في المنطقة كليا، كذلك لم يكن الهدف من استخدام سلاح النفط الا الوصول الى نتائج محدودة لا تذهب الى آخر الشوط هي ايضا في قلب موازين الستاتيكو السائد في المنطقة ولا تصيب الاقتصاد الرأسمالي العالمي بضربة موجعة حقا قد تؤدي الى شله أو اركاعه . ولا بد لنا من أن نبقي هذه الوقائع في أذهاننا لكي نفهم التراجع التدريجي الذي حدث في شهر سلاح البترول العربي وندرك طبيعة الخطوات المتتالية التي اتخذت لسحبه كليا مـــن الميدان . يضاف الى ذلك طبعا خوف الدول العربية المعنية من ردود فعل امريكية وغربية عنيفة وشديدة في حال تضايقها الشديد من نقص البترول العربي خاصة وان الدول العربية لم تكن مستعدة على الاطلاق لتلقي مثل هذه الردود العنيفة أو التصدي لها أو مواجهتها بسياسة طويلـــة النفس . لذلك شملت الاستثناءات التي أقرتها الدول البترولية العربية من اجراءات الحظر بلدانا مثل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا واليابان بالاضافة الى بلدان استحقت عـــن جدارة مثل هذا الاستثناء مثل الهند ومعظم الدول النامية ودول الكتلة الافريقية (غير العربية) . كما ادخلت الدول العربية المعنية التعديل تلو التعديل على الاجراءات القوية التي فرضتها أول الامر وذلك باتجاه مزيد من التساهل . فمع حلول شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ لم يعد استخدام سلاح النفط مشروطا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة بكاملها وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، اذ أعلن وزراء النفط العرب (في ٨ كانون الاول ١٩٧٣) قرارهم القائل بأنهم سيسحبون سلاح النفط من الميدان اذا تم التوصل الى اتفاق حول الانسحاب من جميـــع المناطق المحتلة ـــ وعلى رأسهـــا القدس ـــ وفقا لجدول زمني توافق عليه اسرائيل وتضمن تنفيذه الولايات المتحدة . ومع حلول شهر آذار (مارس) ١٩٧٤ رفع الحظر عن الولايات المتحدة وتوقف كل تخفيض في الانتاج على الرغم من أن كل مـــا تحقق على الصعيد السياسي لا يتعدى الاتفاقية الجزئية لفصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية . وفي شهـــر تموز (يوليو) رفع الحظر على هولنده أيضا . وجدير بالذكر هنا ان ليبيا لم توافق على هذه القرارات كما ان العراق لم يكن موافقا منذ البداية على هذا الاسلوب في استخدام سلاح البترول (خفض الانتاج وغيره من الاجراءات) بل دعا بدلا من ذلك الى تأميم البترول العربي وغيره من المصالح التابعة للدول المعادية للقضية العربية .

واضح اذن انه على الرغم من التشدد الظاهر في الموقف البترولي العربي الاولي في أكتوبر ١٩٧٣ كانت الانظمة المعنية تعمل على تحقيق نتائج محدودة ومحسوبة مسبقا الى حد ما تتناسب تماما مع الحدود المحسوبة لحرب اكتوبر نفسها . لذلك مـــا أن ارتفعت أسعار البترول ـــ على أعقاب تخفيض الانتاج ـــ الى مستويات تضايقت منها الدول المنتجة تضايقا ملحوظا حتى بدأت التنازلات مـــن الجانب العربي على النحـــو المذكور ووصلت الى حد قيام السعودية بالضغط على دول الاوبيك لاقرار تخفيض في أسعار البترول المعلنة . وهنا لا بد من الاشارة ايضا الى بعض العوامل الاضافية التي لعبت دورا ضاغطا ساعد على سحب سلاح النفط مـــن التداول قبل تحقيق أهدافه المعلنة :

(أ) عدم تحقق التسوية السياسية للنزاع العربي ـــ الاسرائيلي بالسرعة المتوقعة على اثر حرب اكتوبر وتبدد كل أمل بالتوصل اليها في المستقبل العاجل مما أدى الى